

Distr.
LIMITED

TD/B/47/SC.1/L.1/Add.1
18 October 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

جنيف، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

البند ٤ من جدول الأعمال

اللجنة الأولى للدورة

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة

البند ٤ من جدول الأعمال (تابع)

نائب الرئيس-المقرر: السيد علي عبد الرحمن محمود (السودان)

نيبال

مدغشقر

المتكلمون:

جمهورية كوريا

موريتانيا

اليابان

النرويج

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

الولايات المتحدة الأمريكية

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته. وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, (fax: 907 0056; tel.: 907 5655/1066)

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

(البند ٤ من جدول الأعمال) (تابع)

(أ) التحدي المتمثل في تمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نموا

١ - ذكر ممثل مدغشقر أن من غير المقبول أن يرى المرء سكان العالم منقسمين إلى فئتين - هم الأغنياء والفقراء - وأن الفجوة بين الاثنين آخذة في الاتساع. وأوضح أن استمرار هذا الانقسام يشكل تهديدا للسلم العالمي. ولحماية السلم، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير هامة، مماثلة للتدابير التي اتخذها أثناء الأزمة الآسيوية في الآونة الأخيرة. وأشار هذا المندوب إلى أن الالتزامات المضطلع بها لصالح أقل البلدان نموا في برنامج العمل للتسعينات لم تحترم تماما. وهذا الإخفاق يفسر إلى حد كبير تفاقم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا وتميش هذه البلدان.

٢ - وأضاف أنه لوقف هذه العملية، يتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة وبكفاءة. وأعلن أن مدغشقر تؤيد في هذا الصدد الالتزامات المتوخاة في برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا في الجزء "جيم" منه المعنون "تمويل التنمية". وأوضح ممثل مدغشقر تأييد وفده لإلغاء الديون بدلا من تدابير تخفيف الديون. وأخيرا فإنه أعرب عن القلق إزاء التأخير في تنفيذ الإطار المتكامل المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل أقل البلدان نموا.

٣ - وأعرب ممثل موريتانيا، وهو يقيم نتائج برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، عن الأسف إزاء زيادة تميش هذه البلدان خلال العقد الماضي على الرغم من جهودها الهامة المبذولة في مجال اعتماد إصلاحات للسياسات وبرامج للتكيف الهيكلي. وأشار إلى أن قوى تحرير السوق والعمولة قد زادت من تفاقم الحالة الهشة لأقل البلدان نموا ولم تأت بالنتائج المتوقعة. ويرجع هذا الفشل إلى كون الإصلاحات تتصل بالاقتصاد الكلي بصورة رئيسية، وأنها تنفذ في سياق دولي غير مؤات قوامه الكلل من تقديم المعونة، وتناقص معدلات التبادل التجاري، وتآكل إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. وحث المجتمع الدولي على تدعيم مبادرات مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة الثقيلة المديونية التي كان بلده من أول البلدان المستفيدة منها. ومن شأن تخفيف الديون، إذا اقترن بزيادة المعونة الإنمائية الرسمية، أن يتيح لأقل البلدان نموا موارد أكبر من أجل برامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وأيد تنشيط الادخار المحلي من أجل دعم النمو الاقتصادي واجتذاب رؤوس الأموال الخاصة ومساعدة أقل البلدان نموا على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وأشار هذا الممثل إلى أن الشروط المسبقة الأساسية لهذا الاندماج هي زيادة الطاقة الإنتاجية، وتنويع قاعدة الصادرات، وزيادة إمكانية الوصول إلى

الأسواق. واختتم كلمته بأن دعا المجتمع الدولي إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا لتجديد روح التضامن عند نظره في هذه القضايا.

٤- وذكرت ممثلة النرويج أن تقرير أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٠ قد نجح في تسليط الأضواء على حالة أقل البلدان نموا، وإن كانت هي تسلم بوجود فوارق هامة فيما بين هذه البلدان. فقد حقق بعض أقل البلدان نموا تنمية أكبر من غيره، وهو ما حدث بصورة رئيسية نتيجة لوجود سياسات محلية أفضل. وبصورة عامة، فإن أقل البلدان نموا التي اضطلعت ببرامج إصلاح واعتمدت سياسات جيدة هي في وضع أفضل للإفادة من عملية العولمة.

٥- وذكرت المندوبة النرويجية أن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا هي دون الاحتياجات بكثير، وأنه لم يجز الوفاء بالالتزامات المضطلع بها في هذا الصدد في باريس في عام ١٩٩٠. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى قدر أكبر، ولكن أيضا أفضل، من المساعدة الإنمائية الرسمية. وشددت على أنه يتعين تحسين تنسيق وتصميم المساعدة الدولية بغية تلبية الأولويات الخاصة بأقل البلدان نموا مع إيلاء اهتمام أكبر لنوعية وفعالية المعونة المقدمة. وأوضحت أن حدوث تحول في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان ذات السياسات الجيدة يشكل جزءا من السبب في أن تأثير المعونة على الحد من الفقر قد ازداد زيادة هامة في التسعينات. وقد حدث بعض النجاح في تحسين فعالية المعونة. وهذا يبرهن على أهمية السياسات الوطنية في استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بكفاءة. فزيادة الثقة في استخدام المعونة بفعالية أكبر يمكن أن يسهم في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية.

٦- وشددت الممثلة النرويجية على الحاجة إلى اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى التصدي لمشكلة عبء الديون الواقعة على أقل البلدان نموا والذي لا يمكن تحمله، بما في ذلك التصدي له عن طريق تحسين تدابير تخفيف الديون. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين تعزيز التجارة بوصفها محركا لتعبئة الموارد.

٧- وذكرت أن تحسين الإطار الدولي لن يكفي وحده لتمكين أقل البلدان نموا من تحقيق الانطلاق. إذ يظل الحكم الصالح والسياسات المحلية المناسبة والاستقرار السياسي عوامل هامة جدا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، على النحو الذي تبرهن عليه قصص النجاح المتحققة في بعض البلدان.

٨- وختاما، أعربت عن ارتياحها إزاء زيادة التلاقي بين الفعاليات الإنمائية المختلفة في القطاعين الخاص والعام، وذكرت أن هذا يشكل نقطة تحول مرغوبا فيها كثيرا في مجال الجهود الرامية إلى تحسين حالة أقل البلدان نموا في العقد القادم.

٩- وذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق التنمية المستدامة تشكل أولوية عالية من أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وينبغي أن يكون أحد الأهداف الهامة للمجتمع

الدولي هو التماس مصادر تمويل مستدامة من أجل تنمية هذه البلدان. وفي حين أن الجهود الدولية ينبغي أن تساعد على تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية، فإن المسؤولية الأولى عن تنمية أي دولة تقع في نهاية المطاف على عاتق حكومة هذه الدولة وشعبها. وأعرب في هذا الصدد عن اعتقاده بأن المناقشات التي تدور في هذا المجال ينبغي أن تركز على الكيفية التي يمكن بها لبلد من البلدان أن يعبئ على نحو منتج الموارد المالية المحلية ويجتذب الموارد الخارجية من أجل التنمية. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، فإن القضايا الهامة ذات الصلة هي كما يلي:

- النمو الذي تقوده التجارة، وتنويع الصادرات؛
- الاستثمار الخاص المحلي وتنظيم المشاريع كمصدر للعمالة وتوليد الدخل؛
- الاستثمار الأجنبي كمصدر لبناء القدرات المحلية؛
- تنمية الأسواق المالية؛
- التنسيق فيما بين المانحين والمستفيدين، من حيث تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك من حيث استخدامها استخداماً منتجاً.

١٠- ولاحظ ممثل الولايات المتحدة النمو السريع في الاستثمارات وعمليات الإقراض والتجارة الخاصة الدولية وهو ما يعني أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الآن تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث أنها أهم مصدر لرؤوس الأموال الخارجية المتاحة للبلدان النامية بصورة عامة. وفي الأجل الطويل، سيصبح القطاع الخاص أيضاً أهم مصدر لرؤوس الأموال الخارجية المتاحة لأقل البلدان نمواً. بيد أن تدفقات القطاع الخاص حتى اليوم لم توزع توزيعاً متساوياً فيما بين أقل البلدان نمواً. وأوضح أن المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية ينبغي أن تركز على الأسباب التي جعلت بعض البلدان تتلقى استثمارات خاصة أكثر من غيرها. وخلال العقد الماضي، حقق كثير من البلدان النامية نمواً اقتصادياً لم يسبق له مثيل عن طريق تنظيم المشاريع والاستثمارات الخاصة والتجارة الدولية. ففي هذه البلدان، أدت السياسات الموجهة نحو السوق إلى جعل قوة القطاع الخاص تعمل لصالح الجميع.

١١- وختاماً، قال إن الاستثمارات والتجارة الخاصة ستصبح، في الاقتصاد المتكامل بدرجة متزايدة، أكثر أهمية للتنمية المستدامة. ولذلك فإن من الملح تشجيع أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي على رعاية تنظيم المشاريع الخاصة وتهيئة بيئة محلية تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات الخارجية والتوسع في التجارة داخلياً وإقليمياً وعلى صعيد العالم بصورة عامة.

١٢- ولاحظ ممثل نيبال أنه على الرغم من أن أهداف برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً قد تمثلت في وقف حدوث المزيد من التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لهذه البلدان، فإن التنمية قد ظلت

تتسم بالركود في حالة معظمها خلال التسعينات. وأشار في هذا الصدد إلى أن تسارع العولمة والتحرير، وإبرام اتفاقات منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤، والهبوط المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وارتفاع مستويات المديونية الخارجية لأقل البلدان نمواً قد أصبحت تشكل التحديات الرئيسية في مجال تحقيق أهداف برنامج العمل. وشدد أيضاً على أنه بسبب الافتقار إلى القدرة على اقتناص الفرص الاقتصادية الجديدة، فإن معظم أقل البلدان نمواً تواجه احتمالات شديدة لأن يتزايد تهميشها. وأشار، وهو يذكر بنتائج المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سياتل، إلى أن كثيراً من المعوقات المحلية التي تعرقل قدرة أقل البلدان نمواً على تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية قد ازداد تفاقمها بفعل بعض المقاومة المبداءة من جانب البلدان المتقدمة لفتح أسواقها أمام منتجات أقل البلدان نمواً.

١٣- وأشار إلى الوضع الضعيف لنيبال من حيث القدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي بسبب الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المتقلقلة وأوجه الضعف الهيكلي. وفي الوقت نفسه، حولت مواردها المالية النادرة نحو خدمة الديون بدلاً من استخدامها في تمويل برامج التنمية. وأشار إلى أحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/اتفاقات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً، فشجع بقوة أعضاء هذه المنظمة على ترجمة أحكام اتفاقات هذه المنظمة بشكل أفضل إلى عمل فعلي لصالح أقل البلدان نمواً.

١٤- وسلم ممثل جمهورية كوريا بأن تمويل التنمية يشكل قضية في غاية الأهمية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً بصورة عامة، وأقل البلدان نمواً الأفريقية بصورة خاصة. وكرر الإعراب عن امتنان بلده للمعونة التي تلقاها فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٠ — أثناء السنوات الحاسمة لتنميته الاقتصادية — فأكد على أهمية بعض الأوضاع الأساسية اللازمة لاجتذاب المعونة والاستثمار الأجنبي في بلد نام، وهي: احترام الديمقراطية ومبادئ السوق؛ وتحمل التزامات بجعل الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية تؤدي أكلها؛ وتوخي الاتساق في السياسات الاقتصادية؛ والأخذ بالشفافية والمساءلة في عملية رسم السياسات. وشدد أيضاً على أهمية تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات لمساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الإنمائية. وأضاف أن كوريا لديها سياسة سخية بشأن المعونة إزاء عدة بلدان من أقل البلدان نمواً.

١٥- وامتدح ممثل اليابان تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٠ وذكر المجلس بأن اليابان قد ظلت، طوال سنوات كثيرة، أحد أكبر مقدمي المعونة إلى أقل البلدان نمواً. وأوضح أن السياسة اليابانية تسلم بمبدأ ملكية المعونة من جانب البلدان المتلقية لها وأن اليابان تقدم معونة كبيرة في صورة منح كما تقدم تعاوناً تقنياً. أما الأهداف ذات الأولوية عند تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية فهي: برامج الحد من الفقر؛ وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات؛ ورعاية تنمية القطاع الخاص على طريق زيادة الاستقلال الاقتصادي؛ والأخذ بالديمقراطية؛ والتعمير في أعقاب الصراعات؛ وتخفيض عبء الديون.

١٦- وأضاف أن اليابان، إدراكا منها لل صعوبات التي تواجهها معظم أقل البلدان نموا في مجال تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ما فتئت تسهم في بناء القدرات في هذا المجال عن طريق إقامة برامج تدريبية من أجل أقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لدى اليابان مخططات تفضيلية مع بعض هذه البلدان تنطوي على وصول جميع منتجاتها بشكل أساسي إلى السوق اليابانية معفاة من الرسوم الجمركية ومن الحصص. وقال إن اليابان تدعم مبادرات النهوض بالاستثمار في أقل البلدان نموا وهنأ أمانة الأونكتاد على عملها في مجال تيسير اعتماد اتفاقات الاستثمار الثنائية. وبخصوص ديون أقل البلدان نموا، قال إن اليابان قد أعلنت، في إطار المشاورات التي أجريت مؤخرا بشأن المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، إجراء تخفيض كبير في مطالباتها بخصوص الديون الواقعة على أقل البلدان نموا، من غير فئة المعونة.

١٧- وذكر المتحدث باسم الصندوق المشترك للسلع الأساسية أن كثير من أقل البلدان نموا ما زالت، على الرغم مما بذل من جهود وما أحرز من تقدم في العقد الأخير، تواجه صعوبات في مجال تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب، والأغنياء والفقراء، إذا لم تتخذ في الحال تدابير مضادة.

١٨- وأشار إلى أن المجتمع الدولي يسلم بأهمية السلع الأساسية في التنمية المستدامة للبلدان النامية بوجه عام، وأقل البلدان نموا بوجه خاص. فنسبة كبيرة من السكان تستخدم في الزراعة وتستمد جزءا كبيرا من دخلها من إنتاج السلع الأساسية التصديرية. ونظرا إلى هذا الاعتماد المستمر على السلع الأساسية، فإن للصندوق المشترك دورا هاما عليه أن يؤديه في مساعدة أقل البلدان نموا على تدعيم قدرتها على المنافسة وإنتاجيتها وتنويعها، لكي يمكن لمنتجي السلع الأساسية أن يعملوا على نحو فعال في السوق العالمية. وقال إن الصندوق المشترك يعمل بشكل وثيق مع عدد من الهيئات السلعية الدولية ويمول عدة مشاريع تنطوي على سلع أساسية ذات أهمية لأقل البلدان نموا. وقد جعل الصندوق من أقل البلدان نموا، خلال السنوات العشر لتشغيله، أول المستفيدين المستهدفين بمساعدته.

١٩- وختاماً قال إنه بغية تحسين حالة أقل البلدان نموا المعتمدة على السلع الأساسية، سيواصل الصندوق التعاون مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وإنه سيسر التعاون مع الأونكتاد في المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بشكل خاص، بخصوص الاجتماعات والأحداث الخاصة.